

أثر الاندماج الاقتصادي على الفقر الاقتصادي والاجتماعي: دراسة قياسية على حالة الجزائر

هوارى بن لحسن^{1*}؛ براهيم بلقايد²

¹أستاذ محاضر، جامعة وهران 2 (الجزائر)

benlahcene2001@yahoo.fr

²أستاذ محاضر، جامعة وهران 2 (الجزائر)

belkaid1brahim@yahoo.fr

2020/12/31	تاريخ النشر	2020/12/25	تاريخ القبول	2020/11/10	تاريخ الإرسال
------------	-------------	------------	--------------	------------	---------------

الملخص :

قمنا في هذا المقال بدراسة الأثر الذي تمارسه المتغيرات البديلة للاندماج الاقتصادي على الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، والمتمثلة في الانفتاح التجاري الذي يعد أساسا لاندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وكذا تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد صورة من صورة الاندماج في الاقتصاد العالمي، معتمدين في ذلك على دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2013، لتخلص الدراسة إلى عدم وجود أي أثر للانفتاح التجاري على الفقر البشري في الجزائر على المدى القصير مع احتمالية وجود علاقة عكسية على المدى الطويل، أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر فقد خلصت الدراسة القياسية إلى غياب أي أثر لها على مستويات الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفقر الاقتصادي والاجتماعي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاندماج الاقتصادي

رموز جال: O24, I32, F15

* المؤلف المرسل: هوارى بن لحسن: benlahcene2001@yahoo.fr

1. مقدمة

إن تحديد العلاقة بين الاندماج الاقتصادي والفقر من بين الميادين المعقدة والتي تضاربت الآراء فيها سواء من الناحية النظرية الفكرية أو من ناحية الدراسات الميدانية والشواهد التجريبية المتوفرة حول الموضوع. وعليه سنقوم ابتداء بعرض نظري للعلاقة الكائنة بين التجارة الخارجية، الانفتاح التجاري والفقر، مستشهدين بالعديد من الدراسات الميدانية والشواهد التجريبية التي ركزت على علاقة على أثر الانفتاح التجاري على ظاهرة الفقر، موضحين كل الآراء الواردة في هذا الشأن سواء تلك التي أيدت وجود الأثر أو تلك التي تحفظت على وجود العلاقة بينهما، لتعرج الدراسة في شطرها الثاني إلى اجراء دراسة قياسية حول أثر كل من الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013.

2. التجارة الخارجية والفقر

في هذا المطلب، سنقوم في بداية الأمر بمناقشة الانفتاح التجاري نظريا وطرح آراء من يؤيده وآراء من يعارضه، لنعرج إلى دراسة العلاقة بين التجارة والفقر مع التركيز على السياسات التجارية وقنوات تأثيرها على الفقر.

1.2. الجدلية النظرية للانفتاح التجاري بين الآثار الايجابية والسلبية

الشكل البياني (01) هو اختصار نظري لأهم الحجج التي يقدمها كل من أنصار سياسة الانفتاح التجاري ومعارضيه، فسياسة الانفتاح التجاري بإزالة كل الحواجز المقيدة للتجارة، تعد طريقة أثبتت جدارتها في نظر من يؤيدها في خلق الثروة وتحقيق النمو، فالاقتصاديات المفتوحة تملك قدرا أكبر من فرص الاستثمار، أما الحمائية، فهي لا تحمي إلا مصالح شريحة صغيرة من السكان من المنافسة، أما النتيجة النهائية فهي وضع البلد في حالة أسوأ. وحتى بالنسبة للمنتقدين لتحرير التجارة فهم يعارضون جعل الانفتاح طريقا إلى النمو وليس الانفتاح في حد ذاته.

حسب مؤيدي الانفتاح، فإن تحرير التجارة له أثرا ايجابيا على النمو الاقتصادي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته أصبح شرطا لازما للولوج إلى الأسواق الخارجية (عبدوس ، 2010، صفحة 152).

الشكل رقم 01. حجج مناصري ومعارضي سياسة الانفتاح التجاري (العللي، 2006) (حسن عوض، 2004)

حجج المؤيدين	• الانفتاح التجاري يسمح بالاستفادة من التخصص على أساس المزايا النسبية وبالتالي يكون انتاج الدول على أساس كفاءة أكبر. • الانفتاح التجاري وسيلة أساسية للاستفادة من مزايا تقسيم العمل من خلال تحسين الانتاج كما ونوعا.
حجج المؤيدين	• باعتبار التجارة الخارجية مقايضة، فان الرسوم الجمركية المقللة للواردات، في الوقت نفسه ستقلل من الصادرات • الانفتاح التجاري يقطع الطريق أمام وجود احتكار دولي، فهذا الأخير لا يتزعزع الا في ظل الاحتكار
حجج المؤيدين	• الرسوم الجمركية و الحمائية المنافسة للانفتاح التجاري تضر سواء برجال الأعمال لأنها سبب لفقدانهم الثقة و خلط حساباتهم الاقتصادية كما أن الحمائية عبئ اضافي على المستهلكين • الحمائية يتطلب تطبيقها الى تشريعات قانونية و أجهزة حكومية و موارد بشرية مكلفة، كما أنها مجلبة للفساد
حجج المعارضين	• هناك حجج غير اقتصادية كتوفير الرعاية لبعض فئات المجتمع المهمة كالمزارعون، وهناك اعتبارات أمنية استراتيجية كدعم الانتاج الحربي و حمايته من المنافسة.
حجج المعارضين	• الصناعات الناشئة تحتاج الى حماية لتتطور و تصبح قادرة على المنافسة وبالتالي يمكن للانفتاح التجاري أن يقضي على أي صناعة ناشئة محلية و وطنية وما ينجر عن ذلك من تبعية و بطالة و انتحار للمنتوج الوطني.
حجج المعارضين	• الحماية تسمح بمعالجة مشكل البطالة باعتبار حماية المنتج الوطني يسمح بتوسع و خلق صناعات و طنية مستوعبة لليد العاملة المحلية. • قد يكون الغرض من الحمائية، هو دعوة لجلب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار الداخلي وانتاج المنتج وطنيا عوضا عن استيراده من الخارج بشكل يهدد المنتج الوطني

2.2. التجارة والفقر

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن التجارة يمكن أن تؤدي دورا قويا في الحد من الفقر، ومن المنتظر أن الصادرات والواردات تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي حيث من المفروض أن تساهم في تنمية القدرة الانتاجية وتوسع فرص العمالة، فالصادرات تساهم في تنمية الدخل الوطني مما يؤدي إلى رفع الدخل الفردي، الأمر الذي يسمح بتقليص الفقر، أما الواردات فإنها تسمح بتوفير السلع التي لا تنتج محليا ولكنها ضرورية للنمو والحد من الفقر، وعليه فإن التجارة يمكنها أن تلعب دور المساهم في تدنية الفقر اذا كان الأداء التصديري والاستيرادي فعالا.

وفي اطار العلاقة بين التجارة والفقر، يمكن أن نوضح أن النمو هو الذي يشرح اختلاف الدول ومدى نجاحها في مكافحة الفقر، وبالتالي لا تفهم العلاقة الكائنة بين التجارة والفقر إلا من خلال قناة النمو، بمعنى أداء السياسات التجارية وتأثيرها على النمو، وهذا التأثير انما يمارس ويحدث من وفي خلال الترابطات الموجودة بين التجارة وتراكم رأسمال المادي والبشري والتنظيمي وكذا الابداع والطاقة الانتاجية (CNUCED, 2004) والتجارة الدولية يمكن أن تحرر هذه العوامل وتكون دافعا أو تمكن أن تكون معيقا لذلك.

إذا كانت بعض الآراء تنص على أن الدول التي تعاني من تراجع في صادراتها، عانت من زيادة في انتشار الفقر، فانه ليس هناك اتفاق على أن الصادرات بارتفاعها تحد من الفقر بالضرورة وتؤكد دراسة قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2004، والتي ركزت على دراسة اتجاهات الصادرات بالأرقام الحقيقية ومتوسط معدلات الاستهلاك الخاص بالفرد، " تعادل القدرة الشرائية بالدولار للسنة المرجعية 1985" وتم التركيز على الدول الأقل نموا خلال الفترتين (1990-1995)، و(1995-2000) وقد توصلت الدراسة إلى وجود:

- أثر ايجابي للتجارة: حيث يرتفع متوسط الاستهلاك الخاص بالفرد إلى جانب نمو الصادرات.
- أثر نفقر للتجارة: حيث ينخفض متوسط الاستهلاك الخاص بالفرد إلى جانب نمو الصادرات.
- أثر غامض للتجارة: حيث لا يوجد اتجاه واضح في متوسط الاستهلاك الخاص بالفرد إلى

جانب نمو الصادرات (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 2004)

ونتائج هذه الدراسة تمكن أن تكون أفضل بطاقة حول العلاقة الكائنة بين الفقر والتجارة الخارجية، فالفقر مرتبط بانخفاض مستوى الاستهلاك الخاص بالفرد، بالرغم من أن الزيادة في متوسط الاستهلاك الخاص بالفرد قد لا يكون من نصيب الفقراء، ولكن ودون الولوج في هذه التفاصيل فقد توصلت الدراسة إلى:

- الأثر المفقر للتجارة وجد في 18 حالة من بين 51 حالة.
- أثر التجارة الغامض المفقر معا وجد في 29 حالة من 51 حالة، بصفة أكثر تواسرا من الأثر الايجابي.

• حدث الأثر الايجابي للتجارة في 22 حالة من بين 51 حالة.

ونشير إلى عدم وجود علاقة احصائية ذات دلالة بين نمو الصادرات والتغيرات في الاستهلاك الخاص بالفرد، كما أشارت واشترطت الدراسة على ضرورة حدوث زيادة معتبرة في معدل الاستهلاك الخاص بالفرد وهذا لا يتأتى إلا معدل نمو اقتصادي يتعدى معدل نمو سكاني (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004).

تحليل التجارة بالفقر يحتاج إلى تحليل أكثر دقة وعمقا من خلال عدة قنوات:

• إذا تم قبول فرضية أن الانفتاح التجاري يشجع على النمو، يمكن أن نتوقع أثرا ايجابيا على الفقر عن طريق مفعول الانسياب Trickle down، إلا أن هذا الأثر يتعلق هو الآخر بأثر الانفتاح على التفاوت-والذي سنناقشه لاحقا-وكذلك أثر النمو على التفاوت-والتي ناقشناها سابقا-

• إذا كانت القنوات السابقة ذات طبيعة اقتصادية كلية، فإن هناك قنوات أخرى ذات طبيعة اقتصادية جزئية، كقناة الأجور والعمال مثلا، وكيف أن التجارة تؤثر على طلب العمال المؤهلين على حساب غير المؤهلين، وكذا قناة الإيرادات والانفاق، من خلال فقدان الإيرادات التي كانت تدرها التعريفية الجمركية أو بالمعنى الآخر التحسن على مستوى الميزان التجاري بما يغطي هذه الخسارة.

إن الإشارة أعلاه توضح أن العلاقة بين الفقر والتجارة، ليست آلية أو مباشرة يمكن حصرها أو معالجتها، بل هي معقدة بمكان، وتزداد تعقيد إذا أدرجنا عامل التفاوت في توزيع الدخل، وهذا ما تدل عليه الدراسات التجريبية والانتقادات المتبادلة بينها.

على المستوى الدولي، لوحظ أن الدول الآسيوية الصاعدة والناشئة والتي أصبحت حاليا الدول الأكثر تصديرا هي التي اعتمدت على الانفتاح التجاري من خلال التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي، في حين أن ما يسمى الدول الأقل نموا تميزت بضعف اندماجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الترابط الظاهري بين التبادل الدولي والنمو الاقتصادي لا يصمن بالضرورة أن الانفتاح التجاري هو شرط مسبق للتنمية أو أنه لوحده يكفي لتحقيقها، فحتى الحمائية لعبت دور جد ايجابي في النمو في أوروبا والولايات المتحدة في القرن 19 للميلاد، ونظرية حماية الصناعات الناشئة لفريديريك ليست 1857 F.List، تعد المرجع النظري لتلك الملاحظة.

وللإشارة فإن العلاقة بين التجارة والفقر من خلال النمو انما جاءت لتساهم في ايجاد الوسيلة الفعالة للدول النامية من أجا للحاق بالدول الصناعية من خلال معرفة دور الانفتاح التجاري في ذلك، ولهذا فإن العديد من الدراسات التجريبية حاولت إثبات مدى مصداقية خريطة الارتقاء نحو مصاف الدول الكبرى، والتي جعلت من التجارة الخارجية عموما والانفتاح التجاري والاقتصادي خصوصا معلما بارزا في هذه الخريطة، هذه الدراسات اعتمدت على متغيرات والتي من بينها المعدل المتوسط للحقوق الجمركية، إلا أن

هذه المتغيرة والتي اعتمدت من أجل قياس الانفتاح التجاري تشوبها عدة نقائص وإشكالات منهجية، نذكر من أهمها ما يأتي:

- هذه المتغيرة تعبر عن الحواجز التعريفية فقط، بينما الحماية في السنوات الأخيرة تطورت إلى آليات غير تعريفية ومتعددة ومتنوعة (الحصص، التراخيص، البيروقراطية،...) وبالتالي الحكم على اقتصاد بأنه مفتوح بمجرد تفكيكه للتعريفات الجمركية أمر تنقصه الدقة والمصداقية.
 - حتى قياس التعريفات الجمركية ليس بالأمر الهين لأنها غير موحدة بالنسبة للجميع، بل تختلف باختلاف الاتفاقيات المبرمة والتفضيلات الكائنة.
 - حتى التعريفات الجمركية نفسها يسهل قياسها إذا كانت في أصلها قيمة معروفة، والأمر بخلاف ذلك إذا كانت تحسب على أساس الوزن أو الحجم أو الكمية.
- ولذلك فإن الدراسات الحديثة حول الموضوع، حاولت استعمال مقاييس أخرى لتكميم الانفتاح غير تلك التي تعتمد على نسبة الحقوق الجمركية، وحتى الدوال التي يحكم عليها أنها أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي، اعتمدت على استراتيجية النمو عن طريق التصدير، وكانت مصحوبة بسياسات تجارية أكثر حمائية وتقييدية على غرار الصين، كوريا والفيتنام.
- من هذا المنطلق فإنه من الفائدة بمكان، التفرقة بين الدول المعولمة وهي الدول الأكثر انفتاحا والأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات تجارية تجسد ذلك، والدول غير المعولمة وهي التي تنتهج سياسات أكثر تقييدا، وهذه التفرقة هي جد مفيدة للدراسات للوصول إلى استنتاجات تفيد الباحثين في تشخيص أثر التجارة على النمو ومن تم على الفقر.
- دولار وكراي (2004) لهما مساهمة معروفة في التمييز بين هاتين المجموعتين، المعولمة وغير المعولمة على مستوى الدول النامية، واستعملا معياريين للتفرقة بين المجموعتين:

1. ارتفاع مهم لمعدل الانفتاح (الصادرات + الواردات/ الناتج المحلي الجمالي) خلال الفترة 1975-1995.

2. انخفاض مهم للحقوق الجمركية بين 1985-1995.

و للإشارة فإن كل معيار أسفر عن قائمة من الدول وهناك 07 دول ظهرت في كلتا القائمتين (الأرجنتين، البرازيل، الصين، الهند، نيكاراغا، تايلندا والاوروجواي)، الجدول التالي يوضح الاحصائيات المتعلقة بالانفتاح والنمة لكلا المجموعتين :

الجدول 01. احصائيات الدول المعولمة وغير المعولمة فيما يخص الانفتاح والنمو (Dollar & Kraay, 2004)

	المعيار الأول: معدل الانفتاح			المعيار الثاني: الحقوق الجمركية		
	سنوات 1970	سنوات 1980	سنوات 1990	سنوات 1970	سنوات 1980	سنوات 1990
معدل الانفتاح الدول المعولمة	37.9 (16.0)	47.7 (24.7)	72.4 (32.6)	52.2 (20.9)	46.9 (27.1)	51.7 (31.4)
الدول غير المعولمة	71.7 (59.9)	68.2 (51.8)	63.9 (49.1)	70.5 (40.4)	74.5 (50.9)	76.7 (63.6)
الحقوق الجمركية الدول المعولمة	/	32.7 (57.4)	19.5 (34.5)	/	44.3 (57.6)	23.4 (34.7)
الدول غير المعولمة	/	30.1 (30.6)	20.6 (20.3)	/	21.0 (21.0)	16.5 (17.3)
معدل النمو PIB الدول المعولمة	3.1 (2.9)	0.5 (3.5)	2.0 (5.0)	1.8 (2.8)	1.0 (3.6)	2.1 (4.9)
الدول غير المعولمة	2.4 (3.3)	0.1 (0.8)	0.6 (1.4)	3.1 (4.2)	-0.4 (-0.6)	0.9 (1.1)

- الموجود بين قوسين هو عبارة عن معدلات مرجحة بمجموع السكان
- معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية: 3.1%، 2.3% و 2.2% لسنوات 1970، 1980، و 1990.

هذه الدراسة جعلت كل من دولار وكراي يخلصان إلى أن الدول المعولمة أحرزوا تقدم بوتيرة أسرع المصنعة مما يعني امكانية استدراكهم واللاحق بهم بوتيرة متزايدة، عكس الدول النامية غير المعولمة فإنها لا زالت بعيدة عن الهدف.

إلا أن هذا التصنيف من قبل دولار وكراي للدول النامية إلى مجموعتين، متعولمة وغير متعولمة، تم انتقاده من قبل العديد من الاقتصاديين على غرار: Nye, Reddy et Watkins (2004) ، Wade (2002)، ويمكن تلخيص أهم هذه التعليقات الانتقادية في الأسطر الموالية:

- الدول التي اعتبرها كل من دولار وكراي بأنها دول غير متعولمة، في حقيقة الأمر هي دول سجلت معدلات انفتاح معتبرة في بداية الفترة ولا زالت، وحرمتها الدراسة من تصنيفها ضمن الدول المتعولمة لأنها سجلت تطور منخفض لمعدلات الانفتاح، والعكس شبه صحيح للمجموعة الأخرى، وعليه لو كان

المعيار المستعمل هو متوسط معدل الانفتاح المسجل في كل فترة بدلا وعوضا عن معدل التطور، وكانت النتائج عكسية.

- اعتمدت الدراسة على المعطيات والاحصائيات المرجحة بعدد السكان، ولو فرضا تم نزع الصين والهند صاحبتى الكتلة السكانية ذات الوزن المعتبر والذي يفوق وزن نصف سكان المعمورة، فقد تكون النتائج كذلك عكسية لما تم التوصل اليه.

- نفس الملاحظة بالنسبة للمعيار الآخر والمتعلق بالحقوق الجمركية، فالدول المتعولمة في حقيقة الأمر هي دول ذات معدلات مرتفعة في الحقوق الجمركي، إلا أنها سجلت معدلات تطور أكثر تفكيكا للحقوق الجمركي، وبغض النظر عن هذه الجزئية وان كانت ملفتة للانتباه، فانه ثمة اشكال آخر يتعلق بالفترات قيد الدراسة، حيث أن المعيار الأول والمتعلق بالانفتاح التجاري فانه يتعلق بالفترة 75-95، في حين أن معيار الحقوق الجمركية وبسبب عدم دقة المعطيات المتوفرة، انصب على فترة 85-95، إلا أن الاستنتاجات الخاصة بالسياسات التجارية والنمو الاقتصادي فكانت شاملة للفترة 75-95، ولو تم جدلا الكفاءة بالفترة 85-95 فقط باعتبارها فترة مشتركة، وكانت النتائج المتوصل اليها لا تتفق مع ما تم التوصل اليه وكانت النتائج قريبة من الانعكاس إلى التوافق مع ما هي عليه جراء الدراسة.

عموما فان الدراسات الموجودة حول الموضوع، هي دراسات متخبطة في الأخذ والرد ولا تخلو من مشاكل وتحفظات منهجية تجعل الباحثين يتحفظ بالاستنتاجات المتوصل اليها، هذه التحفظات يمكن سردها في أربعة نقاط كالآتي:

- مفهوم الانفتاح المتبنى من قبل الدراسات، ليس محدد وغير متفق عليه، فهناك دراسات جعلت للانفتاح محددات تعكس متغيرات اقتصادية هيكلية أكثر من عكسها للانفتاح.
- القياس الكمي للانفتاح، ذلك أن هناك العديد من العوامل التي تعبر عن الانفتاح، إلا أن تكميمها والتعبير عنها في مؤشر واحد ليس بالأمر الهين ولا اليسير، فالحواجز التعريفية وغير التعريفية، ومقدار الالتزام بالسياسات التجارية...كلها عوامل يصعب تكميمها ودمجها في مؤشر واحد حول الانفتاح.
- الأثر الذي يحدث، هل هو نتاج السياسات التجارية وحدها فقط أم هو نتاج تلك السياسات التي صاحبت السياسات التجارية والتي عادة ما لا نستطيع الفصل بينها نظريا، ميدانيا وحتى قياسيا.
- ثم ان نوعية العلاقة الارتباطية التي نفرض أننا تأكدنا منها، فهل هي علاقة سببية وفي أي اتجاه، هل الانفتاح مثلا سبب للنمو أم أن النمو سبب للانفتاح التجاري.

إن سياسة الانفتاح التجاري أو تحرير التجارة لها علاقة مع الفقر، وهذه العلاقة تكمن في الأثر الممارس من قبل تحرير التجارة والذي يمكن أن يأخذ اتجاهين: الاتجاه الأول وهو الذي يساهم في الحد من الفقر، وذلك من خلال عدة قنوات، منها فتح الأسواق لصالح البلدان الفقيرة وتعزيز النمو والاستفادة من انخفاض الأسعار من خلال رفع الحواجز وزيادة المنافسة، ونتاج ذلك قد ينعكس ايجابا على وضع الفقراء.

3.2. السياسات التجارية وقنوات تأثيرها في الفقر

كما أشرنا سابقا، فإن المهم في تدنية الفقر هو النمو الاقتصادي المتسارع الذي يشارك فيه الفقراء، ويتأكد الأثر الإيجابي للسياسة التجارية في خفض الفقر في ظل هذا النمو ما لم يكن توزيع الدخل سيئاً بالصورة التي تتصف الفقراء، فقد أكد كل من تايلور وروم Tayler et Rom في الثمانينات أن للصادرات أثارا موجبة في النمو، إلا أن هذا الأخير يتعلق أكثر بالمرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد (النفطي س.، 2001، صفحة 110)، ويمكن للإصلاح التجاري والتحرير التجاري أن يلعب دورا ذو حدين:

- دور إيجابي على المدى البعيد من خلال تحفيز الانتاج، تدفق أكبر للاستثمار الأجنبي، زيادة مستوى الانتاجية والنمو.
- دور سلبي فيجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية وعادة ما يتحمل الفقراء التبعات السلبية لهذه الصدمات (النفطي و عبد المجيد، 2008).

ويمكن للسياسة التجارية مهما كان نوعها التأثير في الفقر من خلال عدة قنوات كما يوضح الشكل

التالي:

الشكل 02. القنوات الرئيسية لتأثير السياسة التجارية في الفقر (النفطي و عبد المجيد، 2008، الصفحات 223-2016)



فالسياسة التجارية هي التي تترجم الأسعار العالمية إلى أسعار محلية، مهما كانت طبيعتها، حمائية أو تحريرية ولا شك أن الأسعار المحلية الناتجة عن الأسعار العالمية لها تأثير واضح على المستهلكين ورفاهيتهم وكذا المنتجين، فالنظرية الاقتصادية تبين أن الحمائية تؤثر على السعر العالمي بإضافة تعريف

جمركية، وهذه الأخيرة ترفع من السعر العالمي وتمارس عدة آثار، من بينها اثر سلبي على رفاهية المستهلك بحكم دفعه للتعريف الجمركية فينخفض ربحه البسيكولوجي أو كما يسمى بفائض المستهلك، وأثر ايجابي على المنتج بحكم أن التعريف تقدم دعما للمنتج المحلي، وأثر على إيرادات الدولة بحكم أن التعريف تغذي خزينة الدولة، والأثر النهائي للتعريف الجمركية على الاقتصاد ككل يتوقف على تجميع هذه الآثار وقد يسفر على تكلفة للحماية، وأما اذا كانت السياسة التجارية تحريرية فتختلف هذه الآثار وقد تخدم المستهلك وتضر بالمنتج.

أما فيما يخص قناة المؤسسات الانتاجية المحلية وتأثيرها في الأجور والاستخدام فيتوقف ذلك على الطلب على اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، وكذا نوعية المنتجات المنتجة ولأي مجال سيتم توجيهها، اما للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وهذه التفاعلات ستؤثر في الأجور ومن تم على العمالة، ونتاج ذلك التأثير على الفقر اما ايجابا أو سلبا، ولنا وقفة مع هذا العنصر حينما نتطرق إلى علاقة التجارة بالتفاوت في توزيع الدخل.

أما القناة الثالثة، فلها علاقة بتدخل الحكومة وتكيفها مع سياساتها التجارية وآثارها، فالحماية مثلا ستغذي ميزانية الدولة بالإيرادات مما يسمح بتغذية الانفاق الموجه لصالح الفقراء من خلال رعايتهم اجتماعيا وحمايتهم من الوقوع في براثن الفقر، وبالعكس فإن تحرير التجارة قد يولد آثارا تقييدية على النفاق خاصة اذا كانت الدولة ليس لها مصادر متنوعة لتغذية خزينة الدولة، وقد ينمي تحرير التجارة قطاع الصادرات، فيتحقق فائض في الميزان التجاري فيدر على خزينة الدولة بإيرادات يستفيد منها الفقراء، وعليه، فان الدولة يجب أن تكون حذرة في سياساتها اذا ما أخذت بعين الاعتبار مكافحة الفقر.

3. مسح استقرائي لبعض الدراسات الميدانية حول الانفتاح والفقر

نوضح فيما يلي بعض الدراسات والشواهد التجريبية التي أيدت الأثر الايجابي للانفتاح التجاري والتي عارضته:

1.3 الدراسات الميدانية والرؤى المؤيدة للأثر الايجابي للانفتاح التجاري

- دراسة WINTERS 1999: قام بدراسة أثر تحرير التجارة على الفقراء، من خلال دراسة حالتين: تمثلت الأولى في سوق القطن في زمبابوي والثانية سوق الذرة في زامبيا، وسجلت الدراسة أثرا ايجابيا على أسعار القطن وارتفاعه في زمبابوي من خلال سياسة التحرير التجاري، فانعكست الأوضاع بتحسّن ملحوظ على الفقراء فارتفع الانتاج ولتسع حجم العمالة الزراعية المستخدمة بما يقارب 40% خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 1998 (WINTERS, 1999, p. 11).
- دراسة Dollar et Kraay 2001: تمت الدراسة على 24 قطر نامي من الدول المعولمة أي التي طبقت سياسة الانفتاح التجاري والاندماج الاقتصادي، وقاما بتتبع الأثر على الخميس الأفقر من سكان هذه الدول، فوجد أن هناك أثر اجمالي على هؤلاء الفقراء، وحسب الدراسة فان الأقطار التي انفتحت تجاريا وقامت بخفض الحواجز الجمركية وشاركت أكثر في التجارة الخارجية أثناء فترة

الدراسة (1980-2000) شهدت زىادات فى معدل نموها وانخفاض فى مؤشرات الفقر وتحسن فى عدالة التوزيع كما حصل فى ماليزيا وتايلاند.

إلا أن الباحثان أكدا على نقطتين:

○ لا توجد دلائل واضحة للعلاقة النظامية بين الانفتاح التجارى والتغير الطارئ على الدخل فقد لاحظا أن الدخل انخفض فى كل من الهند وماليزيا والفلبين وتايلاند بينما ارتفع فى كل من الصين وكولومبيا واستقر فى كل من كوستاريكا والاكوادور.

○ أشار الباحثان أن حرية التجارة كان لها نتائج توزيعية مختلفة فى المدى القريب لغير صالح الفقراء وهنا طالبا بضرورة تبني إجراءات اجتماعية فعالة مصاحبة لتحرير التجارة (DOLLAR & KRAAY, 2001).

• دراسة (2001) Nilufer Cagatay وDavid Romer, Jeffrey Frankel (1999): بينت هذه الدراسة أن تحرير التجارة ذو آثار ايجابية فى النمو الاقتصادى، وذلك أن التخصص يقام على أساس الميزة النسبية للدول المعنية والتي ترفع من كفاءة استغلال الموارد بالشىء الذى يسمح بتحسين الإنتاج كما ونوعا، فيتدعم النمو الاقتصادى ويتحسن وضع الفقراء وهو الآخر أشار إلى ضرورة وجود تفاعل بين اصلاح تحرير التجارة وأنواع أخرى من الاصلاح الاقتصادى لمواجهة أية صدمات تواجه الفقراء (CATAGAY, 2001, p. 33).

خلصت هذه الدراسة اى أن زيادة الانفتاح التجارى وزيادة حصة التجارة من الناتج المحلى بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة فى الدخل الفردى بما يوازي نصف هذه النسبة على الأقل، وهذا من شأنه أن يساهم فى التخفيف من الفقر (FRANKEL & ROMER, 1999, p. 305).

• دراسة Sachs Warner 1995: وهي من أشهر الدراسات العصرية واعتمدت على مجموعة مختلطة من الدول النامية والدول المتقدمة، واعتمدت على 05 معايير فى التمييز بين الاقتصاد المغلق والمفتوح وهي:

- معدل متوسط للتعريف الجمركية أعلى من 40%.
- الحواجز غير التعريفية تغطي أكثر من 40% من الواردات.
- اقتصاد اشتراكي.
- احتكار الدولة للقطاعات الرئيسية للتصدير.
- وجود سوق موازية للعملاء تفوق القيمة الحقيقية ب 20%.

فالاقتصاد المغلق حسب هذه الدراسة هو ذلك الاقتصاد الذى توفر على معيار واحد على الأقل من المعايير السابقة الذكر، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاديات المنفتحة تنمو أسرع من المغلقة وأنها تتميز بمعدلات استثمار أعلى وتوازن كلى أفضل ودور أكبر للقطاع الخاص مقارنة بالمغلقة (NIONGABO, 2007, p. 19).

2.3. الدراسات الميدانية والرؤى المعارضة للأثر الإيجابي للانفتاح التجاري

- دراسة Mattias et Lyn Squire (1999): خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يحسن النمو في الصناعات الموجهة للتصدير، لكنه في المقابل يؤدي إلى نزف الموارد في القطاعات الأخرى، وهذا لا يتوافق مع مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل (Mattias And Lyn Squire, 1999, p. 19).
- دراسة Peter Gastafsson, Paul Segerstrom (2006): قد خلاصا إلى أن التأثير الإجمالي للانفتاح التجاري على نمو الانتاجية مرتبط بحجم الفوائد المعرفية الناتجة عن توظيف مخرجات البحث والتطوير في الإنتاج وبالتالي الأمر منوط باقتصاد المعرفة وليس بالانفتاح التجاري بحد ذاته (GASTAFSSON & SEGERSTROM, 2006, p. 03).
- دراسة Ravallion & Chen (2001): الانفتاح التجاري لا يكون إيجابيا على كل الشرائح إلا إذا ترافق مع سياسات ملائمة لخفض الفقر وزيادة المساواة، حيث قارن Ravallion & Chen 03 مناطق متقاربة في درجة الانفتاح التجاري: شرق آسيا، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكانت النتائج تشير إلى انخفاض نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر الأعلى والأدنى بشكل ملحوظ وواضح في المنطقة الأولى وكانت هناك زيادة محدودة في المنطقتين الأخيرتين (Bardhan, 2006).
- دراسة W. Anthony (1996): حسب هذه الدراسة فإن تحرير التجارة يمكن أن يرفع من معدلات الفقر في الأمد المتوسط والقصير، باعتبار أن الانفتاح التجاري عن طريق ما يتطلبه من تفكيك جمركي سيجعل من معدلات البطالة ترتفع في الصناعات التحويلية المتضررة بغزو المنتجات الأجنبية المستوردة، كما أن انخفاض الإيرادات الجمركية من شأنه أن يقلل الانفاق العام على الخدمات العامة، الأمر الذي يسبب ضررا على الفقراء، أما الأثر على المدى البعيد للانفتاح التجاري فإنه يتوقف على قدرة الصادرات على المنافسة وعلى خلق فرص جديدة للعمل من شأنها أن تساهم في تقليل الفقر (Anthony, 1996, pp. 239-242).
- دراسة مركز البحث في السياسات والاقتصاد 2001: هذه الدراسة عبارة عن مقارنة بين فترتين، الفترة الأولى 1960-1980 وهي الفترة التي سبقت العولمة، والفترة الثانية 1980-2000 وهي الفترة التي شهدت موجات متتالية من العولمة، حيث قسمت هذه الدول إلى 05 فئات، كل فئة لها نفس المستوى من مؤشر معين، ثم تتم المقارنة لهذه المجموعة من الدول المشتركة في نفس المؤشر قبل وبعد العولمة أي في الفترتين وكانت النتائج كالتالي:
- مؤشر النمو الاقتصادي: كان معدل النمو الاقتصادي للدول الأكثر فقرا 1.9% في الفترة الأولى لينخفض إلى -0.5% في الفترة الثانية، بينما للدول المتوسطة الدخل فكان متوسط معدل النمو الاقتصادي للفترة الأولى 3.6% بينما في الفترة الثانية قدر بأقل من 1%.

- التفاوت بين الدول الفترة الأولى تميزت عموماً بتفاوت مستمر الارتفاع أما الفترة الثانية فتميزت بانخفاض في التفاوت بين الدول، هذا عموماً، ولكن إذا قمنا بإقصاء الصين بوزنها المعبر فان النتائج تدل على أن التفاوت لا يزال يعرف المزيد من الارتفاع.
- توقع العمر عند الولادة: وهو من أهم مؤشرات التنمية البشرية، وقد عرف تغير موجب وتقدم ملحوظ في الفترة الأولى، وتقهقر في الفترة الثانية مقارنة مع الأولى.
- موت الأطفال معدل موت الأطفال كان له تحسن في الفترة الأولى أكبر من الفترة الثانية.
- التعليم ومكافحة الأمية: كان له أكثر تقدم في الفترة الأولى أكثر من الفترة الثانية.
- تشير إلى أن هذه الدراسة لم تضع العولمة في قفص الاتهام بل كانت وصفية أكثر منها تحليلية (HERAULT, 2006).

• مجموعة من الدراسات التي انتقدت الدراسات المؤيدة لوجود الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري

اختبر ادوارد 1993 Edwards العديد من الدراسات المتوفرة حول علاقة الانفتاح التجاري بالنمو ومن ثمة بالفقر إلى غاية 1990، وهو يعتقد أن الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين الانفتاح والنمو ومن ثم على الفقر، انما هي مبنية على نجاح الاقتصاديات محل الدراسة خلال الثمانينات، وهذا النجاح راجع إلى عدة عوامل غير الانفتاح التجاري، ومن أبرز هذه العوامل المناخ الاقتصادي والسياسي الذي كان يحيط بهذه الدول آنذاك، وهو غير المتوفر حالياً حسب ادوارد، بمعنى أنه لو قمنا بسحب هذه العوامل لما سجلت هذه الدراسات أية علاقة ايجابية بين النمو والانفتاح التجاري، ومن أهم هذه العوامل قلة القيود الدولية وانخفاض تكلفة الاندماج مقارنة مع بالوقت الراهن، واستفادة هذه الدول من الحرب الباردة السائدة آنذاك، فالهند مثلاً شرعت في تحقيق النمو الاقتصادي قبل أن تشرع في عملية فتح اقتصادها وعليه فمن الخطأ أن يقال أن النمو الاقتصادي المتسارع للهند كان نتيجة لاحقة للانفتاح التجاري، والشيء نفسه حدث للصين.

اضافة إلى ذلك، فان ادوارد انتقد حتى الطريقة المنهجية المعتمدة في هذه الدراسات وخاصة تلك المتعلقة بتكميم الانفتاح التجاري والحكم على دولة معينة بأنها دولة منفتحة، وحتى Warner&Sachs (1995) وضحا أنه لا يوجد اجماع بين الاقتصاديين حول الاقتصاد المغلق أي مثلى يحكم على اقتصاد معين بأنه غير منفتح وأنه مغلق، وقد قدما 05 معايير قد ذكرناها سابقاً، والتي ان توفر منها معيار واحد على الأقل يحكم على ذلك الاقتصاد بأنه مغلق.

ولكن حتى اسهام Warner&Sachs لم يحل المشكلة، بل لاقى العديد من الانتقادات، فقد صرح كل من (Rodrik et Rodriguez 1999)، بأن مؤشر الانفتاح Warner&Sachs مرتبط بمتغيرات أخرى أكثر من ارتباطه ودلالته على الانفتاح التجاري، فهو يدل ويرتبط أكثر بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي وضعف المؤسسات، وبالتالي لا يصلح أن يكون قياساً للانفتاح، بل هناك نوع من المجازفة العلمية والمنهجية إذا تم اعتماده في دراسات الانفتاح (HERAULT, 2006).

إضافة إلى ذلك فإن Rodrik et Rodriguez، قاما باختبار دراسات أخرى بعد 1990، وقاما بالتشكيك في مدى مصداقية النتائج المتوصل إليها من خلال دراسات الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو والفقر، وهذا راجع حسبهما إلى أن متغيرات الدراسة تم تحديدها بشكل غير دقيق، وحتى وإن وجدت علاقة ارتباطية موجبة بين الانفتاح التجاري والنمو، فهذا لا تفيد بأن الانفتاح سبب للنمو الاقتصادي، أي أن العلاقة الارتباطية حسبهما لا تفيد السببية بالضرورة، وعليه فإن أثر الانفتاح التجاري على النمو أو الفقر هي لحد الساعة غير مضبوطة.

(Amman et Al, 2002)، قدما العديد من الانتقادات لدراسة Dollar et Kraay (2001) والتي أشرنا إليها في سابقا والمتعلقة بالدراسات المؤيدة للأثر الإيجابي للانفتاح التجاري والتي عنوانها كل من Dollar et Kraay بـ " النمو جيد للفقراء"، وقد تركزت الانتقادات على مايلي:

- لا يوجد أي تبرير نظري يجعل من العلاقة الموجبة علاقة سببية.
- حتى العلاقة الموجود بين وتيرة نمو متوسط الدخل للخميس الأكثر فقرا وتيرة نمو الدخل المتوسط للاقتصاد ككل، هي موجودة كذلك بين وتيرة نمو الدخل المتوسط للاقتصاد ككل وبين وتيرة نمو الخميسات الأخرى للمجتمع، مما يفقد خصوصية كل أثر للنمو على الفئات الفقيرة.
- ليصلا في الأخير أن الطريقة المستعملة لا تصلح ولا توضح أي أثر إيجابي ذو معنى وذو مغزى واضح لأثر الانفتاح التجاري على تدنية الفقراء والفقر.

إضافة إلى هذه الدراسات هناك العديد على المستوى الجزئي، أكدت صعوبة تحديد علاقة قوية بين الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وأن الأمر يتعلق بعوامل أخرى من أهمها مستوى رأس المال البشري وانتقال المعرفة والتقنيات (HERAULT, 2006).

- دراسة علي عبد القادر علي 2005: وهي دراسة حول تأثير العولمة على حالة توزيع الانفاق الاستهلاكي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة (1990-1999)، وذلك من خلال حساب التغير في المؤشر المركب للعولمة للعباس (2003)، وللوصول إلى مدى عولمة الاقتصاديات العربية، تم اتباع منهجية البنك الدولي من خلال احتساب الاتجاه العام لمعدل نمو مؤشر العولمة ففي حالة اتجاه هذا المؤشر (معامل الانحدار) نحو الانخفاض يعد الاقتصاد غير معلوم، والعكس بالعكس، وحسب هذا التحليل وجد العباس 04 دول معلومة وهي تونس، مصر، المغرب وعمان.
- قام عبد القادر علي، بتقسيم المجتمع لكل دولة إلى 03 فئات، فئة 20% الأفقر، فئة 60% الوسطى، وفئة 20% الأغنى، وقام بدراسة أثر العولمة على توزيع الانفاق الاستهلاكي، ليتوصل إلى النتائج التالية:

- لا يوجد أثر لزيادة اندماج اقتصاد البلد في الاقتصاد العالمي على حصة الفئات الفقيرة من التوزيع الاستهلاكي.

- هناك توقع بانخفاض حصة الفئات الوسطى بفعل زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث شهدت معامل معنوية هذه الحصة معنوية احصائية عند 1%.
• يتوقع أن يؤدي زيادة الاندماج الاقتصادي إلى زيادة حصة الفئات الغنية من الانفاق الاستهلاكي وبمعنوية احصائية عند 05%.
وعليه فان هذه الدراسة هي الأخرى لم تثبت أن هناك أثر ايجابي للانفتاح على الفقراء، بل بالعكس من شأن الانفتاح أن يرفع من التفاوت في غير صالح الفقراء (الكواز، 2007).
من خلال هذا المسح الاستقرائي للدراسات، فإننا يمكن أن نستنتج:
- في النصف الأول من التسعينات كان هناك توجه إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو وخفض الفقر مع تباين في اختلاف أثرها على التفاوت في توزيع الدخل.
- بعد ذلك بدأ التشكيك في آثار العولمة والانفتاح التجاري على كل من الفقر والتفاوت، بل وصل الأمر عقب الأزمة المالية الأخيرة (2008)، إلى ضرورة التأكيد على دور الدولة في بعث السياسات الاجتماعية والتي من شأنها التخفيف من الفقر وتصحيح التفاوت الناتج عن آليات العولمة بما في ذلك الانفتاح.

4. دراسة قياسية لكل من مؤشرات الاندماج الاقتصادي على الفقر الاقتصادي والاجتماعي في

الجزائر: 1980-2013

1.4. متغيرات الدراسة القياسية

الجدول التالي يلخص المتغيرات التي اعتمدتها الدراسة القياسية من أجل معرفة وتكميم الأثر الكائن بين مؤشرات الاندماج الاقتصادي والمتمثلة في الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول 02. تحديد متغيرات الدراسة

المتغير	طبيعة المتغير	التوضيح
الفقر الاقتصادي والاجتماعي PES	متغير تابع	و هو يعني الفقر البشري وفق مقارنة التنمية البشرية.
الانفتاح التجاري OC	متغير مستقل	كبدل للاندماج الاقتصادي، وهو عبارة عن نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي.
الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDIE	متغير مستقل	كبدل للاندماج الاقتصادي، وهو عبارة عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

2.4. دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على الفقر الاقتصادي والاجتماعي

• اختبار قرانجر (The Granger Causality Test)

سنستعمل في اختبارنا هذا الفروق الأولى لكل من معدل الانفتاح التجاري ومعدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختبار فترات الإبطاء $n = 2$ باستخدام أقل قيمة لمعيار "أكايك" ومعيار "شوارتز". وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 03. إختبار سببية قرانجر

الملاحظات	d	فرضية العدم	F-Statistic	الإحتمالية
	2	لا تسبب (PES) (OC)	5.82	0.0079 *
	2	لا تسبب (PES) (OC)	1.41	0.25

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

*معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%

- وجود علاقة سببية بين معدل الانفتاح التجاري ومعدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه واحد أي من معدل الانفتاح التجاري إلى معدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي (احتمال F المحسوبة اصغر من 0.05).

بما أن هناك علاقة سببية بين معدل الانفتاح التجاري ومعدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه واحد، وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (1)، لذا يمكن استخدام طريقة انجل قرانجل (1987) ذات المرحلتين في إطار تحليل مفهوم التكامل المشترك.

• اختبار التكامل المتزامن: في هذه المرحلة سنقوم باختبار التكامل المتزامن باستخدام منهجية granger & engle للبحث عن إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل.

• اختبار granger & engle : نقوم بتقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى أي (0) .

جدول 04. تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل

المتغير التابع (PES)			
المتغيرات التفسيرية	المعاملات	إحصائية t	الإحتمال
C	29.50	6.23	0.000
OC	- 0.15	-1.90	0.065
$F_{cal} = 3.63$		$R^2 = 0.10$	

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

يتضح من النموذج المقدر، علاقة عكسية بين معدل الانفتاح التجاري ومعدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي، وبعد إجراء علاقة الانحدار البسيط نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار

للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج، حيث يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة. (ADF).

جدول 05. سكون سلسلة البواقي باختبار جذر الوحدة (pp)

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 5 %	القيم الحرجة عند 10 %
ADF	- 2.17	-1.95	-1.61

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (pp) عند مستوى معنوية 5% و 10%، أي أن سلسلة البواقي ساكنة، مما يدل على وجود علاقة في المدى الطويل ما بين المتغيرات، ومنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM .

- نموذج تصحيح الخطأ ECM: بما أن هناك تكامل متزامن بين المتغيرات، نمر إلى نموذج ECM الذي يعتبر الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينهما.

ويمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$PES_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta}OC_t + e_t(ECM)$$

وبعد تقدير النموذج (انظر الجدول السابق) نحصل على النتائج التالية:

$$PES_t = 29.50 - 0.15OC_t + e_t(ECM)$$

الخطوة الثانية: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى

$$\Delta PES_t = \alpha_1 OC_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t(\alpha_2 \langle 0) \quad \text{العادية:}$$

وبالاعتماد على برنامج Eviews 6 نحصل على النتائج التالية:

جدول 06. نموذج نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع (D) (PROD)			
الاحتمال	إحصائية t	المعاملات	المتغيرات التفسيرية
0.17	1.40	0.10	D(OC)
0.0136	-2.62	-0.21	ECM ₍₋₂₎
R ² = 0.21			

المصدر: من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

يلاحظ من الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب (-0.21) ومعنوي (-2.62) وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ، وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الفقر الاقتصادي والاجتماعي يستغرق فترتين حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، كما يظهر من النتائج أن

21% من انحراف الفقر الاقتصادي والاجتماعي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام، كما نلاحظ عدم مساهمة معدل الانفتاح التجاري في تفسير الفقر الاقتصادي والاجتماعي في المدى القصير.

3.4. دراسة قياسية لآثر تدفقات الاستثمار الاجنبي على معدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي

• اختبار قرانجر (The Granger Causality Test):

سنستعمل في اختباراتنا هذا الفروق الأولى لكل من معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختبار فترات الإبطاء $n=2$ باستخدام أقل قيمة لمعيار "أكايك" ومعيار "شوارتز". وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 07. اختبار سببية قرانجر

الملاحظات	d	فرضية العدم	F-Statistic	الاحتمالية
	2	(FIDE) لا تسبب (PES)	1.87	0.17
	2	(PES) لا تسبب (FIDE)	0.08	0.91

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews

*يلاحظ من الجدول عدم وجود علاقة سببية معدل تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعدل الفقر الاجتماعي والاقتصادي في كلا الاتجاهين

4.4. التفسير الاقتصادي للنتائج

من بين النتائج المتوصل اليها من النموذج السابق، عدم وجود أية علاقة بين الانفتاح التجاري والفقر الاقتصادي والاجتماعي على المدى القصير، ووجود علاقة عكسية بين الانفتاح التجاري والفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر على المدى الطويل، إن الانفتاح التجاري يؤثر على الفقر من خلال قناة النمو، والأدبيات النظرية تشير إلى أن ذلك يتوقف على التكنولوجيا، فينتظر من الانفتاح أن يؤدي إلى توسع السوق، ومن ثم التشجيع على التقدم التكنولوجي ومن ثم الاستفادة من المزايا النسبية التكنولوجية في قطاع البحث والتطوير، ومن جهة يرتبط الانفتاح كذلك بالنمو عن طريق تشجيعه للاستثمار، وهذه الأطر كفيلة أن تجعل للانفتاح أثر ايجابي على النمو ومن ثم على الفقر، ولكن الواقع الجزائري يخلو من هذه الروابط، فعلى مستوى الصادرات نجد أن التجارة الخارجية في الجزائر تعتمد على المحروقات بنسبة 97%، وكما هو معلوم فإن أسعار المحروقات متغيرات خارجية ليس للاقتصاد الجزائري أي سيطرة عليها، وهذا ما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار الدولية للمحروقات، أما الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي تعرف تذبذبا واضحا يوحى بتدهور القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري، هذه الأخيرة لا تتحسن بحجم الصادرات، بل تتحسن بطبيعة السلع المصدرة، ومعدلات النمو المحققة في الجزائر انما هي نتيجة تصدير المحروقات، وبصفة عامة فإن الانفتاح التجاري الحاصل في الجزائر، بحكم ارتفاع معدلاته، لن يخدم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فهو انفتاح طبيعي ناتج التخصص في تصدير المحروقات، وليس انفتاح قائم على

قوة البنية التصديرية وصلابة الآلة الانتاجية، فبارتفاع أسعار المحروقات يحقق فائضا في الميزان التجاري في المدى القصير، إلا أن عجز الجزائر على تنويع اقتصادها وتنويع صادراتها، وقبل ذلك رفع الانتاج المحلي واشباع الطلب الداخلي من أجل تدنية الواردات، سيضعف حصيلة الصادرات على المدى الطويل، وسيكون الانفتاح بذلك سلبيا على النمو الاقتصادي ومن تم على تدنيته للفقر.

وعليه فان العلاقة العكسية الموجودة بين الانفتاح التجاري والفقر الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل، انما كانت نتيجة البحبوحة المالية المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في فترات برامج الانعاش الاقتصادي، وما صاحبها من سياسة انفاقية توسعية كانت قائمة على مقاربة اجتماعية، استهدفت شراء السلم الاجتماعي بعدة آليات تدعيمية لشرائح واسعة من المجتمع الجزائري، ولكن هذه العلاقة لن تصبح قائمة ولن يستطيع الانفتاح التجاري التخفيف من وطأة الفقر، اذا ما انخفضت أسعار البترول، وهو ما يحدث حاليا، وعليه لا بد من تقوية الاقتصاد الوطني ومن تم الانفتاح التجاري كمرحلة بعد التمكن، أما الانفتاح قبل التمكن فلن يكون ذلك إلا وبالا على المجتمع.

توصلت الدراسة كذلك إلى عدم وجود أية علاقة بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والفقر الاقتصادي والاجتماعي، وهذا راجع إلى ضعف الجزائر في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي تكاد تنعدم كنسبة إلى الناتج المحلي الجزائري، وهي بذلك لا تساهم في تفسير الفقر.

5. الخاتمة

لقد خلصت الدراسة القياسية إلى عدم وجود أي علاقة للانفتاح التجاري بظاهرة الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر بحكم أن الانفتاح التجاري في الجزائر هو انفتاح طبيعي ناتج عن ربيعة الاقتصاد الجزائري وتصدير المحروقات وليس انفتاح تجاري قائم على فعالية وتنوع البنية التصديرية وقوة الآلة الإنتاجية، وهو ما يجب السعي إليه حتى يكون للانفتاح التجاري دورا ايجابيا في التقليل من الفقر على المدى المتوسط والبعيد، أما بخصوص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر فقد انتهت الدراسة الى تسجيل عدم وجود أي علاقة بينها وبين مستويات الفقر الاقتصادي والاجتماعي وهذا راجع الى أن الجزائر غير مستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وفاقد الشيء لا يعطيه.

المراجع

- Anthony, W. (s.d.). *Globalization and liberalization effets of international economics relations on poverty*. New york: background paper seminar, UNCTAD.
- Bardhan, P. (2006). *Globalization, Inequality and Poverty; Trade And Poverty Trust Fund*. Paper has been presented to Trade and Poverty in Latin America and The Caribbean Workshop.
- CATAGAY, N. (2001). *Traden, Gender and Poverty*. United Nations Development Programme.
- CNUCED. (2004). *Commerce et pauvreté, une perspective développementale*. Onzième session.

- Dollar , D., & Kraay, A. (2004). *Trade, Growth, and Poverty*. The economic journal, 114(493).
- DOLLAR, D., & KRAAY, A. (2001). *Trade, growth, and poverty*. World bank policy research.
- FRANKEL , J., & ROMER, D. (1999). Does Trade cause growth? *the American Economic Review*, 89(03).
- GASTAFSSON , P., & SEGERSTROM, P. (2006). *Trade Liberalization And Productivity Growth*. Stockholm School Of Economics.
- HERAULT, N. (2006). MONDIALISATION, PAUVRETE ET INEGALIE : Un modèle de micro- simulation en équilibre général appliqué à l'évaluation de la libéralisation commerciale en Afrique du Sud. *Thèse de Doctorat en Economies and finances*. Université Montesquieu , Bordeaux IV.
- Mattias And Lyn Squire. (1999). *The Simultaneous Evolution Of Growth and Inequality*. World bank.
- NIONGABO, G. (2007). Politiques d'ouverture commerciale et développement économique. *thèse de Doctorat en Sciences Economiques*. Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand.
- WINTERS, A. (1999). *Trade Liberalization and Poverty*. London: Department for International Development.

- أحمد الكواز. (2007). *اقتصاديات النمو والتنمية*. المعهد العربي للتخطيط.
- أشرف أحمد العدلي. (2006). *التجارة الدولية*. الاسكندرية: دار رؤية.
- زينب حسن عوض. (2004). *الاقتصاد الدولي*. الاسكندرية: دار الجامعية الجديدة.
- سالم التوفيق النجفي، وأحمد فتحي عبد المجيد. (2008). *لسياسات الاقتصادية الكلية والفقر: مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية.
- سالم توفيق النجفي. (2001). *موروثات القرن العشرين: مقاربات اقتصادية*. بغداد: بيت الحكمة.
- عبد العزيز عبدوس . (2010). *سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الآخر*. (جامعة ورقلة، المحرر) *مجلة الباحث* (08).
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004)، " *استعراض عام للتقرير للبلدان الأقل نمو*. جنيف.

THE IMPACT OF ECONOMIC INCLUSION ON ECONOMIC AND SOCIAL POVERTY: A ECONOMETRIC STUDY -CASE OF ALGERIA-

¹Lahouari BENLAHCENE, Lecturer, University of Oran 2*

benlahcene2001@yahoo.fr

²Brahim BELKAID, Lecturer, University of Oran 2

belkaid1brahim@yahoo.fr

Received	10/11/2020	Accepted	25/12/2020	Published	31/12/2020
----------	------------	----------	------------	-----------	------------

ABSTRACT

In this article, we have studied the impact of the alternative variables of economic integration on economic and social poverty in Algeria, represented by trade openness, which is the basis of the integration of the national economy into the mondial economy, as well as the influx of foreign direct investment, which is a form of integration into the world economy, based on an econometric study during the period from 1980 to 2013, to conclude that there is no impact of trade openness on human poverty in Algeria in the short term with the possibility of an inverse relationship in the long term. As for foreign direct investments in Algeria, the study indicated the absence of impact on the levels of economic and social poverty in Algeria.

Keywords: Economic and social poverty, Trade openness, Foreign direct investment, Economic integration

JEL Codes: O24, I32, F15

* Corresponding author: Lahouari BENLAHCENE, benlahcene2001@yahoo.fr